فضيحة «إخوانجية» مصر !!

احمد الرمعي

ان الحكومات التي تحقر مواطنيها وتنتقص من كرامتهم حكومات ملعونة ملعونة.. لأن الوطن هو الانسان الذي كرمه الله وبدون هذا الانسان يصبح الوطن عبارة عن احجار صماء لاتملك ضراً ولا نفعاً.. وقد قال الله جل وعلا ففي الحديث الشريف: «لهدم الكعبة حجراً حجراً أهون عند الله من سفك دم امرئ مسلم»

فمابال هؤلاء يعاملون الناس بهذه الطريقة الفجة وهم يتلون الكتاب لكنه للأسف لايتجاوز تراقيهم.

منظر تقشعر له الأبدان ذاك الذي بثته القنوات الفضائية لمواطن مصري وهو يُسحل عارياً امام قصر "الاتحادية" - القصر الرئاسي المصري- من قبل قوات الأمن المصرية التي يتربع على عرش وزارة داخليتها وزير اخوانجي.

كانوا يقولون ان مبارك ديكتاتور، وهاهم اليوم وهم على رأس حكومة مصر يجعلون الناس بممارساتهم هذه يرددون: "رحم الله النباش الأول" وليثبتوا للعالم بقصد او بغير قصد منهجهم وايديولوجيتهم التي قامت عليها جماعتهم وهي العنف واقصاء الآخر ومصادرة آراء من يخلفونهم.

لم يكتفِ هؤلاء بتعرية المواطن وسحله امام العالم بل استمرأوا تعذيبه واخذوا يركلونه ويسحلوه بصورة مقززة لم يقدم عليها حتى الصهاينة المحتلون لأرض فلسطين ولا حتى الامريكان في سجن ابو غريب العراقي.

لقد أثبتت الأيام والممارسات التي يقوم بها «الاخوان» بأنهم لايمكن ان يكونوا حكاماً، وان أعلى منصب يمكن ان يصل اليه اخوانجي هو خطيب جامع حتى وان كان يحمل شهادة الدكتوراه.

فهل هذا هو الحكم الرشيد الذي يتشدق به الاخوان ليل نهار.. وهل هذه هي الديمقراطية التي أصموا آذاننا بها.

قالوا ان هذا الشخص الذي سُحل من بقايا النظام السابق وانه احد البلطجية الذين يدفع لهم مبارك وشفيق.. فلماذا لم يقوموا بتحويله الى القضاء المصري المعروف بعراقته وعدالته بدلاً من استخدام هذه الأساليب المقززة التي يندى لها الجبين.

لأول مرة في حياتي أشعر بالخجل كوني عربياً أنتمي لهذه الأمة التي ندّعي عراقتها ونحن نهين الانسان.

ان القلب لواجم على ما وصلت اليه الاوضاع في مصر المحروسة على يد الاخوان -ونخشى ما نخشاه ان تنتقل هذه العدوى وان يقلد بقية الاخوان في الوطن العربي- الذين وصلوا الى سدة السلطة بدعم من دول نعرفها جميعاً- مافعله اخوان مصر بالمواطن المصري "حمادة".

ومن المعروف ان هذا المواطن ليس الوحيد الذي تعرض للاهانة بل سبقه آخرون لم تستطع كاميرات التلفزة تصويرهم، والشريط الذي بثته احدى القنوات المصرية لأحد عناصر الاخوان وهو يطلق الرصاص على احد المواطنين المصريين المتظاهرين حتى ارداه قتيلاً، ليس ببعيد عنا..

فعلاً انها فضيحة اخوان مصر وأول مسمار في نعش دولتهم المزعومة.. و«ياعم ما أرخص الانسان في بلدي».

علي عمر الصيعري

من سيوقف هؤلاء؟!

(ظروف صعبة للغاية وخزينة فارغة).. وهي أكذوبة شهيرة فضحتها إشادة صندوق النقد الدولي مطلع العام الماضي بالإجراءات التي اتخذتها حكومة المؤتمر الشعبي العام برئاسة الدكتور علي محمد مجور، والتي حالت دون تدهور الأوضاع المالية والاقتصادية في ظل الأزمة السياسية والاقتصادية التي عصفت بالبلاد.. وفندها مبكراً وزير المالية السابق نعمان الصهيبي بإعلانه تسليم الحكومة السابقة لحكومة الوفاق احتياطياً نقدياً بلغ (٤) مليارات و(٧٢٣) مليون دولار.

ماتقدم نشرته عدد من المواقع والصحف في الربع الأول من العام ٢٠١٢م رداً على المقولة الشهيرة التي قالها (باسندوة) أمام مؤتمر المانحين في تلميح ماكر هدف من ورائه ضرب عصفورين بحجر.. أي تحميل حكومة المؤتمر مسؤولية إفلاس خزينة الدولة ، وفي نفس الوقت هدف لاستدرار عطف المانحين ، في حين فتح وزير ماليته صخر الوجيه الباب على مصراعيه لنهب تلك الخزينة عن طريق الصرف المهول لمتنفذين من جماعته وشلتهم حتى وصل الأمر إلى هاوية الإعلان عن إفلاس حكومة الوفاق في أشهرها الأولى..

وعلى الرغم من ارتفاع أصوات الحريصين على هذا الوطن وانتقاداتهم للصرف العشوائي من الخزينة العامة للدولة ، لم يعر لها وزير المالية أدنى التفات، الأمر الذي دفع بالمانحين لأن يتحفظوا على ما تعهدوا به من دعم مالي لليمن لا يزال إلى يومنا هذا رغم مواصلة رئيس الحكومة الاستجداء باليُمنى والموافقة على الصرف باليد اليسرى لدول الجوار والمانحين من دون جدوى .

والغريب في الأمر أن وزير المالية لا يتورع عن الصرف لجهات حزبية غير حكومية ولا صلة لها برابط الصرف الحكومي، في الوقت الذي قدمت فيه حكومة الوفاق موازنة خيالية للعام الجاري ولا تدري من أين توفر غطاءه المالي.. والسؤال الذي يطرح نفسه بقوة هنا ، يقول: من سيوقف هؤلاء عند حدهم من العبث بأموال الشعب ودافعي الضرائب ؟! وأعتقد أن الإجابة عن هذا السؤال لن تجد لها موقعاً من الإعراب في ظل هذا الاستهتار والصرف الجائر والنهب المنظم.

آخر ما وصلتنا من أخبار هذا (الفطيس) المرعب من الفساد المتغول ، ما وافانا به موقع (براقش نت) والذي نطرحه عليكم كما هو ، فأقرأوه..

براقش نت - ٢٠١٣/١/٢م

رغم اعتراضات واسعة سياسية وقانونية أقدم وزير المالية في حكومة الوفاق صخر الوجيه على صرف ما يزيد عن ملياري ريال من خزينة الدولة لمصلحة مؤسسة حزبية تعمل في رعاية شهداء وجرحى الثورة.

وبدأت مؤسسة «وفاء» الخيرية المحسوبة على التجمع اليمني للإصلاح يوم الخميس صرف مبالغ مالية من الخزينة العامة لأسر الشهداء والمعاقين، قائلة إن ما بدأت صرفه هو جزء من مبلغ مليارين و ٢٤٨ مليوناً و ٣٨٠ ريالاً تسلمتها من وزارة المالية.

ويأتي تسليم المبلغ من المال العام لجمعية حزبية، بالمخالفة للقانون وضداً على قرارات مجلس الوزراء الذي كان قد أنشأ لجنة خاصة بجرحى الأحداث وخول لها صرف المبالغ المخصصة للجرحى في موازنة الدولة، وفي ظل تهديد وزير الصحة الدكتور أحمد العنسي ووزير الدولة جوهرة حمود بتقديم استقالتهما في حال صرف تلك المبالغ للجمعة المحسوبة على (الإصلاح) حسب صحيفة (الأولى).

يأتي هذا في حين يواصل عشرات الجرحى اعتصامهم وإضرابهم عن الطعام أمام رئاسة الوزراء احتجاجاً على مماطلة الحكومة في معالجة الجرحى.. ولا تعليق لدينا بعد هذا!.

هذه حكومة «ثورة الشباب»!!

إقبال علي عبدالله

< ليس جديداً ولا مفاجئاً الكوارث التي تنهال وستنهال على البلاد من حكومة ما تسمى «بالوفاق» التي شاءت الأقدار أو كما يقولون «دعوة الوالدين» أن يترأسها العجوز محمد سالم باسندوة.. الكوارث أو المفاجآت بدأت منذ اليوم الأول لتشكيل الحكومة استناداً الى المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية المزمنة، ونقصد هنا منذ اليوم الأول البيان الذي قدمته للبرلمان لنيل الثقة وكشفت الشهور كذب ما جاء فيه من وعود من أجل إخراج البلاد من أزمتها الاقتصادية والأمنية والاجتماعية التي مازالت تتفاقم يوماً بعد يوم منذ بيان حكومة الباسندوة.

ومن هنا نقول إنه ليس جديداً ولا مفاجئاً جملة القرارات التي تتخذها هذه الحكومة نصف أعضائها من أحزاب اللقاء المشترك، فالحالة الأمنية -والكل منا يعرف صورتها- اليوم في أسوأ حالاتها ولا نبالغ لو قلنا منذ تحقيق الوحدة المباركة في ٢٢مايو ١٩٩٠م على مستوى الوطن مازالت الانهيارات الامنية تتوالى بل تتسع يوماً بعد يوم وتلك حقيقة لا يمكن لأحد يعيش في هذا الوطن أن ينكرها أو حتى يخفيها ويتستر عليها.. فامتدت الانهيارات لتشمل كل الوطن ولا تخلو منطقة كانت بالأمس آمنة ومستقرة.. تعاني اليوم ومنذ التوقيع على المبادرة الخليجية أواخر العام ٢٠١١م في العاصمة السعودية الشقيقة - الرياض - وتتضح الصورة أن حكومة الوفاق ليست عاجزة فقط على وقف هذه الانهيارات الامنية أو حتى الحد منها بل أنها وبطرق ملتوية وعبر من يديرون الحكومة من الخلف، هي من تفتعل هذه الانهيارات والسبب معروف للقاصي والداني المكاسب التي تجنيها، أو بمعنى أدق بعض وزراء المشترك في الحكومة، هذا ناهيك عن اتساع رقعة الفساد الذي تقوده حكومة الباسندوة وفي مقدمتها رئيسها العجوز، والكل يعرف قصص هذا الفساد الذي ينذر بكارثة وأصبحت روائحه الكريهة تفوح حتى خارج اليمن..

كثيرة هي صور ومظاهر الكوارث التي تزرعها الحكومة والمجال هنا لا يتسع لذكرها غير اننا سنوالي الكشف عنها إيماناً من صحيفة «الميثاق» بقول الحقيقة مهما كانت مزعجة للبعض وتحديداً النافذين وفي مقدمتهم مشائخ حزب الاصلاح المتشدد.. ولكننا اليوم أمام كارثة تعرف الحكومة نتائجها اتخذتها قبل أيام وهي بمثابة «ثورة باسندوية» على الشباب التي صعدت هذه الحكومة الهزيلة من على أكتافهم.. ثورة حرمانهم من التوظيف لأربع سنوات قادمة بعد أن ظل رئيس الحكومة يغازل الشباب بالخطابات الحاملة وعود «المستقبل المزدهر» لهم.. وها هم اليوم - أي الشباب- يصطدمون بتنفيذ الوعود بإصدار قرار حرمانهم من التوظيف مما يعني كارثة بالنسبة لاقتصاد وأمن البلاد.. فالبطالة المرتفعة حالياً سوف تزداد وتتسع وسيصبح المئات من شبابنا في الشوارع مما سيجذب ذلك، وهذه حقيقة نحذر منها تنظيم القاعدة الارهابي في استقطابهم لأنهم شباب يبحثون عن لقمة العيش، وهذه الحقيقة تدركها حكومة الباسندوة.. فبدلاً من العمل على من والبحث عن آلية لتنفيذ قرار الزعيم علي عبدالله صالح الذي اتخذه قبل أن يسلم السلطة بعدة أشهر.. قرار توظيف ستين ألف من الشباب.. فبدلاً من ذلك نجد مكافأة حكومة باسندوة أو نقولها بصدق حكومة «الاصلاح» للشباب بأربع سنوات عجاف.. وهنا يأتي مغزى هذا القرار أو (الكارثة) انه جاء بعد كارثة الموازنة التي قدمتها الحكومة وحذر الخبراء المحليون والاقليميون والدوليون منها على حياة الناس في اليمن الذين يعانون حالات فقر مرعبة.

السؤال.. هل هذه حكومة كما يزعم وزراء المشترك فيها أنها جاءت لتعيد الصواب لما أفسده «النظام السابق»؟ سؤال.. الإجابة عليه لدى المواطنين..

الإعلام ومتطلبات الحوار الوطني

د.علي العثربي

لم تعد الممارسات الإعلامية المشاهدة والمقروءة والمسموعة في وسائل الاعلام الرسمية تخدم الوفاق الوطني، وإنما تخدم مصالح محددة لأشخاص لا يؤمنون بقداسة السيادة الوطنية العليا، بل أن البعض منهم الغاية لديه تبرر الوسيلة، ولذلك فقد لمس المواطن البسيط أن ذلك البعض الذي يظهر في وسائل الإعلام كتابة ومشاهدة وسماعا لا يؤمن بمفهوم الوفاق الوطني ولا يعمل من أجل المصالح العليا للوطن، وإنما يظهر بمظهر المنتفخ والمتعجرف والمنتشي ويعتمد في لغته على مفهوم المنتصر والمهزوم ويعمل من خلال هذا المفهوم الهمجي على تمزيق وحدة الشعب ويغذي الصراعات والاحقاد ويمتهن الإرادة الكلية للشعب ويعيب على الناس والعيب فيه.

إن الإعلام الذي يسير بلا هدى سيكون وسيلة معيقة للحوار الوطني، وسيعمل من خلال ذلك البعض الذي استعذب النفخ في الكير واستهوى جلد الوطن وارتهن للوهم والسراب على شق الصف الوطني ومسخ الوفاق ومنع التسامح والتصالح، وينفخ في نار الفتنة من خلال الإصرار العدواني على استخدام المصطلحات التي لا تنسجم مع مفهوم الوئام الوطني ولا تخدم الحوار، لأنها تصادر الحقوق وتتعدى على المبادئ والقيم الدينية والوطنية والانسانية وتنال من شرف السيادة الوطنية.

إن الإصرار على استخدام المصطلحات الثورية لا يمثل الوفاق الوطني ولا يدل على نية الحوار الوطني الشامل ولا يساعد على خلق أجواء التسامح والتآلف والتقارب، وإنما ينذر بالفتنة وإذكاء نيرانها، وهو أمر لا يقبله العقلاء في الشعب وخصوصاً عندما يكون هذا الخطر الذي يهدد الوئام الاجتماعي قادم من الاعلام الرسمي.

إن المطلوب من كافة وسائل الإعلام أن تكون منحازة لكل ما يقرب من وجهات النظر ويعزز الوفاق الوطني ويقوي تلاحم الشعب وأن يظهر بمظهر يجمع ولا يفرق ويوحد ولا يمزق ويصون الوحدة الوطنية ولا ينال منها.

ولئن كان هذا الاتجاه الديني والوطني والانساني والأخلاقي مطلوب من كل وسائل الإعلام الحزبية والأهلية فإنه بدرجة أعظم وأقوى وأولى مطلوب من الإعلام الرسمي، لأن الإعلام الرسمي ملك الشعب بكل مكوناته البشرية ويعبر عن الإرادة الكلية للشعب ويعزز السيادة الوطنية ويمجد الوطن وأمنه واستقراره، ولا يجوز أن يستخدم للإساءة والتجريح تحت مظلة الحرية الإعلامية لأن الإساءة والتجريح ستلحق الضرر بالوطن كله، ومن كان مصراً على ممارسة هواية النكف والنفخ في كير الفتنة فعليه أن يترك الإعلام الرسمي، لأنه للوطن وليس لحزب أو فئة أو قبيلة أو مذهب أو أشخاص، ولذلك فإن من متطلبات الحوار أن يكون الإعلام الرسمي منحازاً للوفاق الوطني وأن يسعى للتقريب لما تباعد من وجهات النظر من أجل مستقبل أجيال اليمن القادمة بإذن الله.

هموم البيت اليمني

حسين علي الخلقي

يواجه وطننا مؤامرة للنيل من أمنه واستقراره ووحدته حيث يسعى أعداؤه لإشعال الصراعات والانقسامات المناطقية والمذهبية بين أبنائه.

لذا يجب على الجميع تشجيع ودعم كل مايساهم في تعزيز الوحدة الوطنية والقضاء على الفقر والبطالة والفساد والإرهاب.

وإننا مدعوون جميعاً للتصالح والتسامح من أقصا الوطن إلى أقصاه وان يتم تحقيق العدل وإنصاف اصحاب الحقوق المشروعة وازالة كل المظاهر السلبية وتعزيز الجوانب الايجابية التي تخدم بناء وازدهار اليمن لكي يتمكن من استعادة حضارته، وكما جاء في الحقيقة الأولى بالميثاق الوطني: «ان شعبنا لم يصنع حضارته القديمة إلا في ظل الاستقرار والأمن والسلام ولم يتحقق له ذلك إلا في ظل وحدة الارض والشعب والحكم ولم تتحقق له الوحدة إلا في ظل حكم يقوم على الشورى والمشاركة الشعبية».

لذا علينا أن نرفض الانقسام تحت أي مسمى وان نكون حذرين حتى لا يستدرجنا أعداؤنا من حيث لا نعلم ونحرص على تنفيذ المطالب المشروعة قانوناً واعادة الحقوق ورفع الظلم.

نريد العدل والحرية والمساواة.. ولأن الوحدة هي في صالح كل أبناء اليمن شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً.. أما الأصوات النشاز التي تدعو إلى الانفصال فإنها تسعى لتحقيق مصالحها الشخصية الضيقة على حساب المصلحة العامة.. فمتى كان الانفصال في صالح اليمن؟!

إننا نتذكر انه عقب نتائج الانتخابات البرلمانية ١٩٩٣م دعا علي سالم البيض للانفصال، بسبب حصول الحزب الاشتراكي على الترتيب الثالث في الانتخابات، ولم تكن دعوتهم للانفصال بسبب مصلحة الوطن او حقوق الشعب التي يزايدون بها اليوم.

ونتذكر جيداً انه كان يراد فرض الانفصال بالقوة وليس كما يروج له علي ناصر محمد ان الوحدة فُرضت بالقوة، كما نتذكر ان محاولة فرض الانفصال بالقوة تمت بعد التوقيع على وثيقة العهد والاتفاق باعتداء مليشيات الاشتراكي على لواء العمالقة بمحافظة أبين في فبراير ١٩٩٤م في شهر رمضان المبارك، تلى ذلك على كتيبة للحرس الجمهوري بمدينة ذمار في ٢٠ / ٤ / ١٩٩٤م، ووجّه حينها الرئيس السابق علي عبدالله صالح بعدم الرد حفاظاً على الوحدة وحقناً للدم اليمني.

إننا لانريد استرجاع الماضي ولكن ايضاحاً للذين يرددون دائماً كذباً وزوراً وبهتاناً ان الوحدة فُرضت بالقوة وهذا غير صحيح.

بل الصحيح ان الوحدة اليمنية تم إعادة تحقيقها بالحوار وبرغبة كل ابناء اليمن تنفيذاً لأهداف الثورة اليمنية «٢٦سبتمبر و ١٤أكتوبر الخالدة» في ٢٢مايو ١٩٩٠م وكانت الوحدة اندماجية بناء على رغبة علي سالم البيض والحزب الاشتراكي اليمني، وستظل منجزاً وطنياً كبيراً سعى لتحقيقه كل ابناء اليمن ونضال شعبنا في ٢٢ مايو ١٩٩٠م وتحقق على يد الزعيم الوحدوي الرمز علي عبدالله صالح وعلي سالم البيض الذي تراجع في ١٩٩٤م وأراد فرض الانفصال بالقوة.

ونحن نحيي كل من يدعو للتصالح والتسامح.. نتذكر ان الزعيم علي عبدالله صالح هو أول من دعى للتصالح والتسامح وأصدر قانون العفو العام في عام ١٩٩٤م.

وأتذكر خطابات الزعيم التي ظل يكررها ويسعى لتحقيق التصالح والتسامح.

ولابد من التأكيد هنا ان حرب الدفاع عن الوحدة لم تكن حرباً بين شمال وجنوب بل كانت حرباً قادها دعاة الانفصال ضد الوحدة وكان المدافعون عنها ابناء اليمن من الشمال والجنوب وكان وزير الدفاع في ١٩٩٤م هو المناضل عبدربه منصور هادي، رئيس الجمهورية حالياً..ونورد هنا ما قاله العم حسين علي الشوتحي «رجل أعمال يمني في مملكة البحرين» على أبناء اليمن كافة ان ينفذوا بنود المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية دون انتقاء لأن ذلك هو الكفيل بخروج اليمن من الأزمة وان الحوار هو الوسيلة لحل كل المشاكل.

إن اليمن اليوم في أمس الحاجة لجهود ابنائه الصادقين المخلصين الأوفياء ولمبادئ الثورة اليمنية الخالدة «٢٦سبتمبر و ١٤أكتوبر».. واذا كان هناك عدد ممن لاتهمهم اليمن فإن الأغلبية العظمى سيظلون اوفياء ومخلصون شعارهم «حب الوطن من الايمان».

خواطر خاصة :

تحية اهديها الى ثغر اليمن الباسم «عدن» للأحبة الاستاذ عبدالعزيز بن بريك والاستاذ احمد حسن عقربي والشاب الخلوق صقر العقربي وتحية خاصة للصيّاد الماهر احمد محمد الدنمي وزملائه الصيادين الطيبين.

وهي ايضاً الى «لحج» الخضيرة للمحافظ الرائع احمد المجيدي والوكيل د. قاسم لبوزة وللرائد عبدالولي غازي والى الأحبة في «المكلا» سامي الصيعري واكرم بامطرف والى العزيز في «المهرة» علي عمر الآنسي وهناك قائمة طويلة لكن كل التحية لكل الاحبة في كل ربوع اليمن والبيت واحد والاسرة أسرة واحدة.

زاوية حارة

عن صاحب "النموذج اليمني".. وعنهم

فيصل الصوفي

بدا بعض المكابرين في تجمع أحزاب اللقاء المشترك وشركائه وهم في حالة غيض من الشهادة التي أدلى بها سفير جمهورية روسيا الاتحادية بصنعاء أثناء لقائه قبل يومين الرئيس السابق علي عبد الله صالح.. قال سعادة السفير إن صالح قدم نموذجاً مشرفا للرؤساء الذين يتنازلون لحماية شعوبهم وأوطانهم من الانزلاق إلى الحروب، خاصة حين يكون بيدهم أدوات القوة!

فهل هذه أول شهادة يسمعونها؟ بالطبع لا.. فالطريقة التي قدمها الرئيس علي عبد الله صالح لإخراج اليمن من أقسى أزماتها كانت ولا تزال محل إشادة.. وسمعنا هذا من الزعماء العرب في مؤتمر القمة مجتمعين ومنفردين، وسمعناه من منظمات مثل الجامعة العربية، وسمعناه من زعماء غربيين، وكانت هذه الطريقة مشروعا مقترحا لحل الأزمة السورية، وأزمات أخرى. ووجدت هذه الطريقة سبيلها إلى القاموس السياسي العربي والغربي حيث باتت تعرف بـ"النموذج اليمني" الذي وصفه سعادة السفير الروسي بالنموذج المشرف للرؤساء الذين يتنازلون لحماية شعوبهم وأوطانهم من الانزلاق إلى الحروب، خاصة حين يكون بيدهم أدوات القوة! . ولأن هذا النموذج مشرف وكان موضوعاً للتداول السياسي في المنطقة العربية وخارجها، فاني أميل إلى الثقة بصحة المعلومات التي أوردتها واحدة من كبريات الصحف العربية وتناقلتها عنها وسائل إعلامية كثيرة عن منح الرئيس السابق علي عبد الله صالح- رئيس المؤتمر الشعبي العام- جائزة دولية خلال هذا العام تقديراً له وللنموذج الذي قدمه لحل الأزمة اليمنية ونقل السلطة بطريقة سلمية وديمقراطية..

وعندما يقارن المرء بين المواقف السابقة من هذا النموذج اليمني المشرف، وبين موقف بعض قيادات المشترك وشركائه من الرئيس السابق صاحب هذا النموذج يشعر بالقرف من موقف هؤلاء الأخيرين الذين يتطلعون إلى إخراج صالح من النموذج الذي صنعه لنفسه ولهم ولليمنيين وغيرهم.. إذ يرددون بلا ملل العبارات الممجوجة: يجب يتخلى صالح عن العمل السياسي..يجب أن إبعاد صالح من رئاسة المؤتمر الشعبي.. لن يتم الحوار ولن يعقد مؤتمر حوار ولن ينجح الحوار وعلي عبد الله صالح موجود في اليمن، ويجب أن يغادر صالح.. إلا يشعر المرء في اليمن بالعار وهو يرى أن لديه قوى سياسية من هذا النوع الذي يضع في رأس قائمة أولوياته الوطنية (!) حرمان يمني من حقوقه السياسية؟ ألا يحس المرء بالخيبة من قوى وطنية أسمى مطلب لديها نفي يمني من وطنه، فما بالك عندما يكون هذا اليمني هو الذي أعاد المعارضين اليمنيين المنفيين من منافيهم إلى وطنهم..

المتاجرون بالشباب ومكافأة منع التوظيف!!

عبدالرحمن الشماع *

بدا جلياً الفرق الشاسع بين من يرفعون اسم اليمن وتُحنى جباههم له حباً وحرصاً على أمنه واستقراره ومنجزاته ومكاسبه الوحدوية والديمقراطية والتنموية والحرص على مشاركة الشباب في الحياة السياسية وإعطاؤهم فرصة في الوصول الى أعلى مراكز صنع القرار في الدولة كونهم عماد التنمية وبناة المستقبل ، وبين من خرجوا للمتاجرة بالوطن ومصالحه وأمنه واستقراره والدفع بالشباب الى الساحات من المغامرين السياسيين الذين يلهثون وراء مصالحهم الذاتية الأنانية عبر إثارة الفوضى والاضطرابات والتغرير بالبسطاء وتزييف وعيهم بإعلامهم اللامسؤول وزرع اليأس والقنوط في نفوسهم وبالذات منهم أولئك الشباب الذين يعانون من ظروف البطالة وشظف العيش....

والمؤسف أن من يستغلون معاناة الشباب هم السبب الرئيسي في إطالة بقائهم في طابور البطالة وتفاقم معاناتهم، نتيجة ممارساتهم السياسية المعتمدة على افتعال الأزمات وتحالفهم مع قطاع الطرق والمخربين ومثيري الفتن في ارتكاب الاعمال المجرمة التي انعكست سلباً في إحجام العديد من رؤوس الأموال العربية والأجنبية عن الاستثمار في اليمن وإقامة المشاريع التي كان يعول عليها استيعاب الكثير من الشباب وتوفير فرص عمل لهم تؤمن لهم مصادر الرزق والعيش الكريم، بالإضافة إلى ما لحق بقطاع السياحة والنفط والاستثمار من أضرار أفقدت الخزينة العامة موارد مهمة كان يمكن أن تعزز من قدرة الاقتصاد الوطني...

وليس من باب التجني القول ان قوى التآمر والتخلف الضاربة بأجنحتها العسكرية والقبلية والدينية والمشائخية لا يختلفون في مسلكهم عن أولئك الذين قادهم فكرهم المتطرف إلى الجنوح لأعمال الإرهاب، فالمتطرفون يقومون بغسل أدمغة الشباب الذين لم يبلغوا سن الرشد واستغلال ظروف المحبطين منهم ودفعهم إلى محرقة الموت بتفجير أنفسهم، فيما يتخذ المغامرون السياسيون معاناة الشباب مطيّة لبلوغ مآربهم عبر تحويلهم إلى معاول هدم لتخريب وطنهم وزعزعة أمنه واستقراره وإثارة الشقاق بين أبناء مجتمعهم وبث ثقافة الكراهية وتعميق الخصام بين ابناء البيت اليمني الواحد...

تلك القوى سوقت نفسها داخلياً وخارجياً من خلال الأقلام النتنة والألسنة المأجورة عبر القنوات المريضة للشعب العربي بأنها البديل الأفضل لقيادة البلد فلبست ثوب الطهارة ولمعت نفسها طيلة العامين الماضيين بأنها القادرة على اخراج البلد من أزمتة التي صنعتها واتقنت صنعها ومن خلال التغرير على بسطاء الشعب وبالأخص من خرجوا الى الساحات ينشدون الدولة المدنية ..

فما أن وصلوا الى مراكز الدولة عبر أشلاء الشباب الحفاة والصدور العارية، لم يلتفتوا الى مطالب الشباب والشابات ولم ينفذوا الوعود التي قطعوها على أنفسهم طيلة العامين الماضيين بل تعاملوا معهم بكل إجحاف ومنهم من خونهم واعتبرهم مجرد بلاطجة وأمن قومي والبعض لم يلتفت الى مطالبهم فمنهم من تم دهسه بسياراتهم لمجرد مطالباتهم بالحقوق ومنهم من تعاملوا معه على أنهم فلول النظام السابق ووصولاً الى قرار حكومة باسندوة الذي يقضي بمنع التوظيف لمدة اربع سنوات.. ويأتي هذا القرار بعد أن تم توظيف وتجنيد مئات الآلاف من شباب الإصلاح في وزارات شتى طيلة العام الماضي وصرف المليارات من ميزانية الحكومة لجمعيات خيرية تهتم فقط بمن ينتمي الى الاصلاح، متناسين كل من وقف معهم وأوصلهم الى السلطة.. ولعل قرار منع التوظيف هو لخدمة القاعدة والتنظيمات الإرهابية كونه سيفاقم البطالة ومعدلات الفقر ومعاناة الشباب..

* ناشط سياسي